جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية
فرع النظم السياسية

طرق توزيع المقاعد النيابية في العراق منذ عام ٢٠١٠

وأثرها في بنية وأداء مجلس النواب

رسالة تقدمت بها الطالبة

مريم عبدالحسين جبار

إلى مجلس إدارة معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف :

أ.م.د.أحمد غالب الشلاه

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة:٣٢

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ،ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ،ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك(الله جل جلاله).

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ،ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين ،سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً بعد طول انتظار وستبقى ،كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد،(والدي العزيز).

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة والى اخوتي واخواتي.

والى أساتذتي المحترمين اللذين حملوا أقدس رسالة ومهدوا لنا طريق العلم والى اخوتي بالله زملاء الدراسة وكل من ساعدني وأرشدني اهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الحَمـدُ لِله بجميع محامده على نعمه كلها، والشكر له دائماً سرمداً لتوفيقه لي لإ كمال دراستي والصلاة والسلام على اشرف المرسلين حبيب إله العالمين نبينا وسيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (**احمد غالب الشلاه**)الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ،ولما بذله معي من جهد، ووقت، ولما قدمه لي من توجيهات سديدة وإرشادات قيمّه فله منا كل التقدير والاحترام.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا، وأتقدم بالشكر لأساتذتي الكرام ممن كان لهم الفضل في إكمال دراسة الماجستير في العلوم السياسية في تذليلهم كل المعوقات التي مرت بنا ،واتقدم بالشكر والعرفان الى الأستاذين الفاضلين المقومين العلمي واللغوي، وإلى الاساتذة رئيس لجنة المناقشة والاعضاء المحترمين على قبولهم مناقشة البحث وإثرائه بالتوجيهات والملاحظات القيمة لهم كل التقدير والاحترام.

ولا يسعني إلا ان اتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى من هو بمنزلة والدي الأستاذ المحترم **(سعد مظلوم العبدلي)**مدير مكتب انتخابات السماوة الذي ساعدني بإتمام هذا البحث وقدم لي يد العون والمساعدة ،وزودني بالمعلومات القيمة رغم انشغاله الكبير، فله مني كل التقدير والاحترام، وألى اخوتي واخواتي زملاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لكم مني كل التقدير والاحترام.

والشكر الكبير الدائم إلى الاخوة والزملاء في دائرة البحوث والدائرة الاعلامية في مجلس النواب العراقي وفي مقدمتهم الاستاذ الفاضل **علي الغراوي** لهم مني كل الاحترام.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الاصدقاء الذين لهم الدعم المعنوي في اكمال هذا البحث بدعائهم وتمنياتهم الطيبة فجزاهم اللّٰـ(ﷻ)ـه خيراً.

المستخلص

يؤدي النظام الانتخابي في أي بلد دورا كبيراً و اساسياً في تحديد طبيعة التمثيل البرلماني، وقيام البرلمان بدوره التشريعي والرقابي بما يحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم وحماية مكاسبهم وسلامتهم ومستقبلهم.

والانتخاب هو الوسيلة القانونية التي يستطيع المواطنين بموجبها منح سلطته للممثلين عنه للمشاركة في إدارة شؤونهم، وتقوم نظم الانتخاب بمهمة توزيع المقاعد البرلمانية، و تحديد الفائزين من أجل تمثيل كافة التيارات والتوجهات المختلفة(الأغلبية والأقلية)، ويتحقق ذلك بتشريع نظام انتخابي عادل بالدرجة الإساس من جهة، وتحقيق الفاعلية والعدالة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، واحترام تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، وهذا يمكننا من النظر إلى الانتخاب ليس بوصفه وسيلة تقنية من حيث الممارسة ، ولكن من خلال النظر إلى نتائجه الانتخابية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتأثير على توازن المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد بأكمله، وهناك العديد من أنواع النظم الانتخابية التي يتم استعمالها والتي تختلف أثارها ونتائجها بحسب الظروف الموجودة في البلد ومستوى توجه الناخب إلى صناديق الاقتراع، ويتم تصنيف هذه الأنواع بحسب نوع العلاقة بين الصوت والمقعد البرلماني ومستوى الأصوات المهدورة، أي يتم تصنيفها على أساس معيار احتساب الأصوات اللازمة للفوز بأحد المقاعد البرلمانية إلى انظمة عديدة منها معادلات حسابية بسيطة كما في نظام الأغلبية أو تتسم بالتنوع والتعقد كما في نظام التمثيل النسبي.

و إنّ الدول تتأثر بطبيعة النظام الانتخابي والحسابي المتبع، ويظهر بصورة واضحة في تأثير النظم الانتخابية في الأحزاب السياسية وبرامجها وطبيعة حملاتها وعملها المستقبلي وحق المعارضة البرلمانية والسياسية والتأثير في منظومة صياغة القرار السياسي وصنعه، كما تؤثر في طبيعة وكيان الدول، وفي المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وأنّ القوانين التي تنظم العملية الانتخابية في العراق، تعرضت لتغييرات عديدة سواء من حيث النظام الانتخابي الذي يحدد شروط الترشيح ومستوى التمثيل والتصويت والآلية التي من خلالها يتم تحويل الأصوات إلي مقاعد برلمانية ومستويات الكوتا والدوائر الانتخابية وعدم وجود تعداد سكاني حقيقي، أو من خلال التعديلات التي ترتب عليها تغيرات كمية ونوعية لها أهمية كبيرة بالنسبة للعملية الانتخابية، فأن ذلك يضّيق من طبيعة الديمقراطية ويضّيق من مساحة مشاركة الناخب في عملية صنع القرار، ومن المهم الإشارة إلى أن الدستور وضع مبادئ عامة لتنظيم

الانتخابات من أجل نجاحها وتثبيتها في العراق وفقاً للمبادئ التي ساهمت في صياغة قانون الانتخابات والذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الأسس الدستورية للقوانين المنظمة للانتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي.

وفي ظل التغيرات التي شهدها النظام الانتخابي، وما تبعها من تأثيرات على الكتل البرلمانية في العراق، يثار تساؤلات عن تأثير الطريقة الانتخابية المعتمدة على بنية مجلس النواب العراقي وأدائه التشريعي والرقابي؟.

فالتساؤلات هي محور دراستنا للموضوع، معتمدين في ذلك على المنهج الوظيفي البنيوي كآلية لتفسير أداء مجلس النواب العراقي منذ العام ٢٠١٠وتحليله أيضاً، وكذلك استعمال المنهج المقارن لغرض إجراء مقارنة بين الصيغ والعمليات الانتخابية التي شهدها العراق منذ العام ٢٠١٠.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود علاقة عكسية بين طرق توزيع المقاعد النيابية في العراق منذ العام ،٢٠١٠ وبين بنية واداء مجلس النواب العراقي، فتأثر طرق توزيع المقاعد النيابية في التمثيل البرلماني للأحزاب السياسية، بما يتناسب وحجمها الحقيقي في البلد، فقد تفسح المجال أمام الأحزاب الكبرى كي تمثل في البرلمان بمقاعد أكبر من حجمها الحقيقي في البلد.

فقد اثر اتباع طريقة (القاسم الانتخابي)، في أهدار كبير في أصوات الناخبين، وعدم تمكن الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقعد نيابي، وإنّ طريقة (سانت لاغو) أدت إلى تعددية كبيره وذلك بحصول الغالبية من المرشحين على مقاعد برلمانية، ومن ثم أنعكس على أداء مجلس النواب العراقي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
المقدمة	١-٥
الفصل الأول: الإطار النظري للصيغ الانتخابية	٦-٥٤
المبحث الأول: ماهية الصيغ الانتخابية(طرق توزيع المقاعد)	٦
المطلب الأول: التعريف بالصيغ الانتخابية أهميتها وأنواعها.	٧-٢٣
المطلب الثاني: مقارنة عملية بين الصيغ الانتخابية انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤(محافظة النجف الأشرف أنموذجاً)	٢٤
المبحث الثاني: تأثير تقسيم وتحديد الدوائر الانتخابية على توزيع المقاعد	٣٧
المطلب الأول: الدوائر الانتخابية	٣٧
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقسيم الدوائر الانتخابية.	٤٧
الفصل الثاني: أثر طرق توزيع المقاعد على الانتخابات النيابية ٢٠١٠	٥٥
المبحث الأول: الاطار القانوني لطرق توزيع المقاعد	٥٦
المطلب الأول: القانون الانتخابي لسنة ٢٠١٠	٥٦
المطلب الثاني: الصيغ الانتخابية لتوزيع المقاعد	٦٩
المبحث الثاني: أثر الطريقة المتبعة لتوزيع القاعد على بنية واداء مجلس النواب(٢٠١٠-٢٠١٤)	٧٩
المطلب الأول: أثر الصيغة الانتخابية على بنية مجلس النواب	٧٩
المطلب الثاني: أثر الصيغة الانتخابية على أداء مجلس النواب	٩٢
الفصل الثالث: أثر طرق توزيع المقاعد على الانتخابات النيابية (٢٠١٤)(٢٠١٨)	١٠٣
المبحث الأول: الاطار القانوني لتوزيع المقاعد	١٠٣
المطلب الأول: قانون الانتخابات رقم(٤٥) لسنة ٢٠١٣	١٠٤
المطلب الثاني: قانون تعديل قانون الانتخابات رقم(٤٥) لسنة ٢٠١٣	١١١
المبحث الثاني: أثر الصيغة المتبعة لتوزيع المقاعد على بنية واداء مجلس النواب(٢٠١٤)(٢٠١٨)	١١٧
المطلب الأول: أثر الصيغة الانتخابية على بنية مجلس النواب٢٠١٤	١١٧
المطلب الثاني: اثر الصيغة الانتخابية على اداء مجلس النواب ٢٠١٤.	١٢٩
المطلب الثالث: الانتخابات البرلمانية ٢٠١٨.	١٤٢
الخاتمة	١٥١
المصادر والمراجع	١٥٤-١٦٧
الملخص الانكليزي	A-C

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطبيق صيغة هوندت	١
2	تطبيق سانت ليغو الاصلية	١٧
3	تطبيق سانت ليغو المعدلة	١٧
4	القرق بين مقاعد الطرق الانتخابية	١٨
5	تطبيق القاسم الانتخابي	٢٠
6	تطبيق اكبر البواقي	٢١
7	تطبيق المعدل الاقوى	٢٣
8	تطبيق عملي سانت ليغو الاصلية	٢٤
9	تطبيق عملي سانت ليغو المعدلة	٢٥
10	تطبيق عملي هوندت	٢٦
11	تطبيق عملي بيشوف	٢٨
12	تطبيق عملي امبريالي	٢٩
13	مقارنة بين نتائج الطرق الانتخابية	٣٠
14	عدد مقاعد النساء	٥٩
15	النساء الفائزات دون الكوتا	٥٩
16	تطبق محافظة بغداد	٦٦
17	تطبيق محافظة نينوى	٦٧
18	تطبق محافظة كركوك	٦٧
19	تطبيق محافظة صلاح الدين	٦٨
20	تطبيق محافظة الانبار	٦٨
21	تطبيق محافظة ديالى	٦٩
22	تطبق محافظة كربلاء	٦٩
23	تطبيق محافظة اربيل	٧٠
24	تطبيق محافظة دهوك	٧٠
25	تطبيق محافظة بغداد	٧٢
26	كوتا الاقليات	٧٣
27	المقاعد التعويضية	٧٤
28	عدد الكتل المشاركة والفائزة	٨٠
29	عدد اعضاء اللجان البرلمانية	٨٥
30	عدد اعضاء اللجان عدد اعضاء اللجان حسب الكتل وعدد النساء	٨٦
31	القراءات للعملية التشريعية لدورة كاملة	٩٢
32	احصائيات الدورة الانتخابية الثانية ٢٠١٠-٢٠١٤	٩٣
33	احصائية الجلسات والاستضافات في مجلس النواب العراقي ٢٠١٠	٩٨
34	عدد مقاعد مجلس النواب	١٠٢
35	عدد مقاعد الكتل محافظة بغداد ٢٠١٤	١٠٥
36	عدد مقاعد الكتل محافظة اربيل ٢٠١٤	١٠٦
37	عدد مقاعد الكتل محافظة النجف الاشرف ٢٠١٤	١٠٩
38	توزيع المقاعد حسب المحافظات	١١١
39	عدد مقاعد محافظة المثنى ٢٠١٨	١١٢
40	عدد مقاعد محافظة البصرة ٢٠١٨	١١٤
41	عدد مقاعد الكتل مجلس النواب العراقي ٢٠١٤	١٢٥
42	عدد القراءات والتصويتات ٢٠١٤	١٢٥
43	يوضح الاستجوابات ونتائجها	١٣١
44	عدد مقاعد الاحزاب حسب المحافظات	١٣٩

تعد الانتخابات حجر الزاوية في النظام الديمقراطي، والدعامة الأساسية له بوصفها وسيلة للمشاركة في تشكيل البرلمان والحكومة، ومنه تستمد وجودها وديمومتها، من أستنادها إلى الإرادة الشعبية، فالنظام الانتخابي هو الأساس للعملية الديمقراطية ويعني بها الآليات والوسائل التي من خلالها يستطيع المواطنون المساهمة في صنع القرار ، ومن هنا يعد الانتخاب وسيلة الاتصال بين الحاكم وبين المحكوم، وتعد العملية الحسابية الخاصة بتوزيع المقاعد النيابية على القوائم والمرشحين الفائزين، أحد أهم عناصر النظام الانتخابي، والتي بموجبها يتم إسناد السلطة السياسية إلى مستحقيها على وفق النتائج الناجمة عن استعمال طريقة ما من الطرق الحسابية.

أن الحكم على فاعلية أي نظام انتخابي يعتمد على قدرة هذا النظام في الاستجابة للأوضاع السياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد المعني بتطبيق ذلك النظام، وماهي القيم والأولويات التي يرغب بتحقيقها، فمن خلال النظام الانتخابي يتم تحديد شكل السلطة السياسية وتعزيز الاستقرار والمنافسة السياسية، و يؤثر في النظام الحزبي فهو يساعد على ظهور الأحزاب، فقد يؤدي إلى تعدد الأحزاب أو يؤدي إلى الثنائية الحزبية، وكلما كان النظام الانتخابي قادراً في التعبير عن أرادة الناخبين، كلما أدى ذلك إلى تكوين مجالس تشريعية ذات كفاءة وفاعلية تساعد في بلورة النظام الديمقراطي في البلد، وتعد نظم الانتخاب ضرورة لفرز وتحديد النواب المنتخبين فالنظام الانتخابي يفترض وجود آلية لاحتساب الأصوات لصالح المرشحين لغرض تحديد الفائزين من بينهم وهي تقوم على أساليب فنية محددة تتسم عادة بالتنويع والتعقيد، فالنظام الانتخابي يختلف من بلد إلى أخر بحسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها البلد.

يؤدي نظام انتخابي معين إلى إصابة البرلمان بالشلل، ويجعله عاجزاً عن أداء مهامه، ويخضعه لسيطرة الحكومة في حالة هيمنة حزب الأغلبية، و يمكن لنظام انتخابي آخر ضمان تمثيل الكيانات السياسية في مجلس النواب بما يتناسب مع حجمها الحقيقي في البلد، بينما يفسح نظام انتخابي آخر المجال أمام الكيانات والائتلافات الكبيرة أن تتمثل بمقاعد برلمانية أكبر من حجمها الحقيقي في البلد أو يمكن أن يشجع على التوافق بين الأحزاب المختلفة، بينما يؤدي نظام آخر إلى التنافر فيما بينها، ويمكن ان يؤدي إلى قيام حكومة مستقرة ة وفاعلة أو على العكس يؤدي إلى عدم استقرار الحكومة .

ويعد النظام الانتخابي الموزع لمقاعد الفائزين كافياً عندما يكون عادلاً في تحقيق درجة التطور في المجتمع، وأن يكون قادراً على تسهيل عملية تحّول المجتمع وانتقاله إلى بيئة

ديمقراطية، وترسيخ أسس وقواعد الديمقراطية، وتحقيق المصالح المختلفة في المجتمع، لا أن يكون عامل استثمار للنواب لتحقيق مصالح آنية، فعلى المشرع الناجح الذي يتسم بالصفة التمثيلية ومستوى عالي من الشرعية، أن يأخذ بعين الاعتبار ويعمل على تحقيق التطلعات والتوقعات من مختلف الاطراف السياسية الفاعلة مثل الناخبين، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، وجماعات الضغط، وغيرها، وأنّ النظم الانتخابية يجب أن تكون محصلة ونتاج للتوافقات والمصالح السياسية ومصالح الشعب أولاً، ولا يمكن تجاهل تلك المصالح إلاّ عندما تتعارض مع وجود عملية انتخابية حرة ونزيهة.

وعملية اختيار نظام انتخابي لتوزيع المقاعد البرلمانية هو قرار مبني على أساس التوافقات والأجماع بالأغلبية، ولكن حتى في الحالة التي يكون فيها إجماع وتوافق فأنّه لا يجوز للمشرع سن قانون لا يستند إلى دراسات سابقة لتحقيق تطلعات الناخبين مع وجود عدالة في توزيع المقاعد البرلمانية وفقاً لترشيحات المصوتين، ومن أجل منع النظم الانتخابية التي تضمن ارادة الشعب من أن تصبح مجرد صيغ نظرية، غير فاعلة، ومؤثرة أو غير قادرة على أداء توزيع المقاعد البرلمانية بصورة عادلة، كما إنّ الأزمات السياسية التي يمر بها البلد يمكن أن تؤدي إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد، فالأنظمة الانتخابية في مفهومها الأساس تعمل على ترجمة الأصوات التي يتم الادلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي يفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون فيها، أمّا المتغيرات الأساسية تتمثل في المعادلة الانتخابية(نظم التعددية\الأغلبية-نظم التمثيل النسبي-النظم المختلطة)، وماهي المعادلة الحسابية المستعملة لتحديد الفائزين من آجل الوصول إلى نظام انتخابي عادل.

-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع، مما يأتي:

١-بيان الطرق الحسابية الخاصة بتوزيع المقاعد النيابية المعتمدة في النظم الانتخابية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨).

٢– تحليل النتائج المترتبة على اعتماد كل طريقة حسابية لتوزيع المقاعد النيابية، خاصة ما يتعلق بتشكيل مجلس النواب وأدائه للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨) ، وطبيعة العلاقة فيما بينها، وتمثيل المكونات المجتمعية والمرأة في مجلس النواب.

-فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن هنالك عدة طرق عديدة لاحتساب الأصوات وتوزيع المقاعد النيابية قد اعتمدت في العراق، وأن لكل منها تأثيره الخاص على بُنية وأداء مجلس النواب، فمثلاً طريقة سانت لاغو المعدلة قد أدت إلى ظهور عدد كبير من الكتل النيابية داخل مجلس النواب، مما أنعكس سلبياً على أداءه التشريعي والرقابي والسياسي.

-إشكالية الدراسة:

تكمن مشكله البحث في أن اعتماد المشرع العراقي لطرق حسابية معينة، وفي الإطار الذي نظمها فيه ضمن الإطار الانتخابي العام، لم تحقق النتائج المرجوة في دورات التطبيق المتعاقبة لاسيما في دورتي ٢٠١٠ و٢٠١٤ ، إذ لم ينتج عن مخرجاتها مجلس نواب قادر على القيام باختصاصاته التشريعية والرقابية بصورة فاعلة .

-المناهج العلمية :

سوف يتم استخدام كل من مناهج البحث العلمي الآتية:

١–المنهج الوظيفي البنيوي، وهي الطريقة العلمية التي تعتمد بالأساس على الوظيفة كألية لتفسير الظواهر وتحليل الفعل أو العمل الذي يقوم به لتحليل أداء مجلس النواب العراقي منذ عام ٢٠١٠.

٢–المنهج المقارن، لاستخدامه في إجراء المقارنة بين الإجراءات والعمليات الانتخابية التي تم إجرائها في العراق منذ عام ٢٠١٠.

-أهم الدراسات السابقة:

أن من أهم الدراسات السابقة هي كتاب:(تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي- دراسة مقارنة بالتجربة العراقية)، للقاضي قاسم حسن العبودي، صادر عن دار وارد، الأردن، عمّان، ٢٠١٢، الذي تناول فيه أشكال النظم الانتخابية وتقييمها وتأثيراتها في الإرادة الشعبية، وبحث في تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي والتحالفات الحزبية في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ وانتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أنه تظهر الحاجة إلى إصلاح النظام الانتخابي في العراق بصورة عامة .

ومن الجدير بالذكر أن موضوع هذه الرسالة سوف يركز على أحد عناصر النظام الانتخابي وهو الطريقة الحسابية التي لم يتم التركيز عليها في غالبية المؤلفات البحوث والدراسات التي تناولت النظم الانتخابية.

-هيكلية الدراسة:

لقد تضمنت الرسالة الموسومة طرق توزيع المقاعد النيابية في العراق منذ عام ٢٠١٠ وأثرها في بنية وأداء مجلس النواب، ثلاثة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وقد تطرقت في الفصل الأول إلى الإطار النظري للصيغ الانتخابية في مبحثين، خصص المبحث الأول إلى ماهية الصيغ الانتخابية (طرق توزيع المقاعد) وتضمن المبحث مطلبين خصص المطلب الأول للتعريف بالصيغ الانتخابية أهميتها وأنواعها أما المطلب الثاني تضمن مقارنة عملية بين الصيغ الانتخابية انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤(محافظة النجف الأشرف أنموذجاً)، وعُني المبحث الثاني إلى تأثير تقسيم وتحديد الدوائر الانتخابية، وتضمن المبحث مطلبين ، تطرق المطلب الأول إلى الدوائر الانتخابية، أما المطلب الثاني تضمن العوامل المؤثرة في تقسيم الدوائر الانتخابية، وبحث الفصل الثاني في أثر طرق توزيع المقاعد على الانتخابات النيابية ٢٠١٠، في مبحثين، خصص المبحث الأول إلى الإطار القانوني لطرق توزيع المقاعد، وتضمن مطلبين، ركز المطلب الأول على القانون الانتخابي لسنة ٢٠١٠ أما المطلب الثاني تناول الصيغ الانتخابية لتوزيع المقاعد، وخصص المبحث الثاني إلى أثر الطريقة المتبعة لتوزيع المقاعد على بنية وأداء مجلس النواب (٢٠١٠-٢٠١٤)، في مطلبين، تضمن المطلب الأول أثر الصيغة الانتخابية على بنية مجلس النواب ، ويدرس المطلب الثاني أثر الصيغة الانتخابية على أداء مجلس النواب ،أما الفصل الثالث تضمن أثر طرق توزيع المقاعد على الانتخابات النيابية (٢٠١٤)(٢٠١٨)، وقسم الفصل إلى مبحثين، ركز المبحث الأول على الإطار القانوني لتوزيع

المقاعد وقسم إلى مطلبين، المطلب الأول يدرس قانون الانتخابات رقم(٤٥)لسنة ٢٠١٣، أما المطلب الثاني يدرس قانون تعديل قانون الانتخابات رقم(٤٥)لسنة ٢٠١٣، أما المبحث الثاني يدرس أثر الصيغة الانتخابية لتوزيع المقاعد على بنية وأداء مجلس النواب (٢٠١٤)(٢٠١٨)، وقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تضمن أثر الصيغة الانتخابية على بنية مجلس النواب ٢٠١٤، أما المطلب الثاني تضمن أثر الصيغة الانتخابية على أداء مجلس النواب ٢٠١٤، ودرس المطلب الثالث الانتخابات البرلمانية ٢٠١٨.